● أخبار قصيرة

مخاوف أمريكية من اضطرابات في الإنتخابات الرئاسية المقبلة

أعربت الناطقة الرسمية باسم الإدارة الأمريكية كارين جان بيير عن مخاوف حكومة الرئيس جو بايدن من احتمال وقوع اضطرابات خلال الانتخابات الرئاسية القادمة، مشيرة إلى إمكانية حدوث توترات.

وفي ردها على سؤال حول قلق البيت الأبيض، صرحت جان بيير للإعلاميين: "أنا والرئيس وعدد كبير من المسؤولين نتحدث عن الأحداث التي شهدناها في السادس من يناير ٢٠٢١، ومن الطبيعي أن يساورنا القلق".

وأردفت قائلة إن "الانتخابات الرئاسية المقبلة قد تشهد بعض التحديات"، موضحة أن الرئيس بايدن يعتزم، خلال ما تبقى من فترة رئاسته، التركيز على "صون الديمقراطية وتعزيزها" قبل الموعد الانتخابي المرتقب.

طالبان: مصير أميركا في أفغانستان درس للمغامرين

أكد سهيل شاهين، رئيس المكتب السياسي لحكومة طالبان، في بيان بمناسبة الذكرى السنوية للغزو الأمريكي لأفغانستان في ٧ أكتوبر ٢٠٠١، أن مصير الولايات المتحدة بعد ٢٠ عامًا من احتلال البلاد يجب أن يُعتبر درسًا للمغامرين في المستقبل.

وقال شاهين في البيان: "قبل ٢٣ عامًا، في مثل هذا اليوم، هاجمت الولايات المتحدة وحلفاؤها أفغانستان بذريعة هجمات ١١ سبتمبر، في حين لم يكن أي أفغاني متورطًا في تلك الهجمات".

وأضاف أن هذا الهجوم أدى إلى صحوة الأفغان وشجاعتهم، حيث نهضوا مرة أخرى ضد المحتلين.

كما أشار هذا المسؤول في طالبان قائلًا: "أدى احتلال أفغانستان لمدة ٢٠ عامًا إلى الدمار وإراقة الدماء، ولم يجلب النصر للغزاة فحسب، بل لم يحقق لهم سمعة طيبة أيضًا. هذا درس للمغامرين في المستقبل يجب أن ينتبهوا إليه".

باكستان: حزب حركة حماية البشتون غير قانوني

أعلنت الحكومة الفيدرالية الباكستانية في بيان لها أن نشاط حركة حماية البشتون يشكل تهديدًا لباكستان. وأضافت أن هذا الحزب يسعى إلى نشر الفوضى في البلاد بما يتماشى مع أهداف العدو، ولذلك تم إعلان حل هذا الحزب.

كان منظور أحمد بشتون، رئيس هذا الحزب السياسي، قد أعلن أن أهدافه تتمثل في ضمان حقوق الناطقين بالبشتونية في باكستان. وقد وجه انتقادات شديدة لجنرالات الجيش الباكستاني عدة مرات."

رغم عدم انتهاء الأزمة الأوكرانية

تحركات للناتو تخلق توترات جديدة في بحر البلطيق

الوفاق/ وقعت فنلندا وإستونيا، وهما دولتان عضوتان في حلف الناتو، اتفاقية مؤخرًا بشأن أمن بحر البلطيق. والأهم من ذلك، أعلنتا عزمهما على حصار خليج فنلندا من خلال إغلاقه أمام الشحن الروسي.

ردت وزارة الخارجية الروسية بالقول إن روسيا ستعتبر أي إجراء من هذا القبيل انتهاكًا للقانون البحري. بالطبع، يقع ضمن حقوقهما السيادية تحديد حدودهما (فيما يتعلق بالمناطق المتاخمة لخليج فنلندا). ومع ذلك، لا يمكن وصف تقييد الشحن البحري بالطريقة التي ينويان القيام بها إلا بأنه انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ - مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

يمتد خليج فنلندا إلى مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا شرقًا. يحتوي ساحله الجنوبي على شبكة من الموانئ بالإضافة إلى محطة لينينغراد للطاقة النووية. يُعد ميناء بريمورسك في الجزء الشرقي من خليج فنلندا مهمًا للمنتجات النفطية، على سبيل المثال - وهناك العديد من الموانئ الأخرى.

تحضيرات مريبة

من الصعب المبالغة في أهمية خليج فنلندا لروسيا. فعلى سبيل المثال، بدأ إنشاء خط أنابيب نورد ستريم في المياه الفنلندية. ومع ذلك، كما يلاحظ بافيل كلاتشكوف (عالِم سياسي روسي ومدير في الجامعة المالية)، فإن الوجود العسكري لحلف الناتو يتزايد في منطقة البلطيق، والتي تُعد منطقة استراتيجية لروسيا أيضًا. في أبريل، على سبيل المثال، بدأت تدريبات عسكرية مشتركة لحلف الناتو في ليتوانيا. ويجادل بأن انضمام فنلندا إلى الحلف "أعطى زخمًا جديدًا للاتجاه الشمالي، حيث يتم تهيئة الظروف لنزاع محتمل بين الناتو وروسيا." كما بدأ الحلف الأطلسي في إنشاء مقر في مدينة ميكيلي الفنلندية، والتي تقع على مقربة من الحدود الروسية.

ويضيف: "منذ انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، اندمجت بسرعة في هيكلها التشغيلي وتشارك بنشاط في التدريبات. هذه المناورات ليست مجرد استعراض للقوة - إنها بروفة لسيناريوهات نزاع عسكري محتملة مع روسيا. إن عمليات الناتو النشطة في شبه جزيرة كولا وخليج فنلندا، وكلاهما على مقربة من حدود روسيا، ملحوظة بشكل خاص."

علاوة على ذلك، كانت تدريبات الناتو تتمرن على حصار الطرق الرئيسية لروسيا - فكل من ممر سوالكي وخليج فنلندا يُعدان حيويين لإمداد المناطق الشمالية الغربية الروسية. هذا هو السياق الأوسع وراء الإعلان الفنلندي الإستوني الأخير.

توسع استفزازي

بعد قمة الناتو في مدريد عام ٢٠٢٢، ادعى بايدن في تصريح شهير بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان يسعى إلى "فنلندة أوروبا"، ولكنه سيحصل بدلاً من ذلك على "ناتو" تلك القارة. مع انضمام السويد وفنلندا، امتد النطاق الإقليمي لحلف شمال الأطلسي إلى أبعد من الجناح الشرقي القطبي الشمالي الروسي، مما يجعل روسيا الدولة الوحيدة غير العضو في الناتو في المنطقة القطبية الشمالية. قد يسارع العديد من الصحفيين والمعلقين الغربيين إلى رفض تحليل العالِم السياسي الروسي المذكور أعلاه حول توسع الناتو باعتباره "دعاية روسية". ومع ذلك، بالعودة إلى الوراء قليلاً، في ديسمبر ٢٠١٩، كتب مارك كانسيان (خبير دفاعي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) أنه "حان الوقت لوقف توسع الناتو".وعلق آنذاك على الدعم الأمريكي لعضوية مقدونيا الشمالية في حلف الناتو، وكتب أن "ناتو أكبر يورط الولايات المتحدة في نزاعات إقليمية غامضة، ويلزمها بالدفاع عن دول معرضة للخطر، ويستفز الروس دون داع". لقد تم تجاهل أصوات مثل كانسيان أو جون ميرشايمر إلى حد كبير من قبل صانعي السياسة الأمريكيين. وهذا أمر مؤسف.

مع تسلم جو بايدن للرئاسة، اتبعت واشنطن سياسة مواجهة و تطويق روسيا، في ذلك الوقت، كانت التوترات تتصاعد في معظم - إن لم يكن كل - الدول المجاورة لروسيا. فعلى سبيل المثال، في سبتمبر ٢٠٢٠، شاركت قوات الناتو في تدريبات عسكرية استفزازية في إستونيا بالقرب من الحدود الروسية.

في وقت سابق من العام نفسه، أرسلت واشنطن ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ جندي إلى أوروبا للمشاركة في تدريبات الناتو "المدافع أوروبا ٢٠"، والتي شملت ١٨ دولة عبر ١٠ دول أوروبية، بما في ذلك بولندا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا وجورجيا (وكلها تشترك في حدود مع الاتحاد الروسي). وُصفت بأنها "أكبر تدريبات عسكرية على القارة منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة".ومنذ عام ٢٠٢٠ فصاعدًا، تصاعدت الأمور بشكل كبير - مع عواقب واسعة على القارة والعالم بأسره.

مجال للتصعيد

بالنظر إلى كل هذا، من المستحيل حقًا تجاهل المخاوف والإعتراضات الروسية بشأن توسع الناتو (أو حتى علاقات أوكرانيا مع الحلف) و اعتبارها مجرد خطاب. فمن وجهة النظر الروسية، تُعد هذه بالطبع مخاوف صحيحة تتعلق بأمنها القومي ومصالحها الحيوية. في الواقع، كانت شهية الحلف الأطلسي للنمو منذ عام ١٩٩٩ على الأقل، مع خرقه لوعد عام ١٩٩٠، أحد الأسباب الرئيسية للنزاع المستمر في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤. يمكن للمرء أن يجادل بأن الأهداف الرئيسية لموسكو (التي بلغت ذروتها في حملة عام ٢٠٢٢) كانت في الأساس ردًا على ذلك.

بالطبع، تُعد أوكرانيا نقطة محورية للتوترات لأسباب عديدة، تاريخيًا. ومع ذلك، فإن التوترات بين الناتو وروسيا تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من المسألة الأوكرانية. في الواقع، هناك الكثير من المجال لتصعيد مثل هذه الاحتكاكات في الجناح الشمالي للحلف. ويبدو أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة مصمم على القيام بذلك تحديدًا - مما يجعل العالم مرة أخرى مكانًا أقل أمانًا.

تُعد أوكرانيا نقطة محورية للتوترات لأسباب عديدة، تاريخيًا. ومع ذلك، فإن التوترات بين الناتو وروسيا تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من المسألة الأوكرانية

بريطانيا.. أسباب استقالة رئيسة مكتب ستارمر

نقلاً عن صحيفة "فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ"، لم يمض على تولي "كاير ستارمر" منصب رئيس وزراء بريطانيا سوى أقل من ١٠٠ يوم، وقد حدث تغيير مهم في طاقمه في شارع داونينغ. فقد تعرضت سو غراي، رئيسة مكتب ستارمر، لانتقادات بسبب تلقيها راتباً يفوق راتب رئيس الوزراء.

في ظل هذه الفضيحة، استقالت رئيسة مكتب كاير ستارمر، رئيس وزراء بريطانيا. وقد تصدرت سو غراي عناوين الأخبار في بريطانيا مؤخراً، حيث أفادت هيئة الإذاعة البريطانية أن دخلها كان أعلى من دخل رئيس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، وكما أفادت وكالة الأنباء البريطانية كانت هناك توترات في داونينغ ستريت لبعض الوقت بسبب بعض إجراءاتها.

ووفقاً لتقرير وكالة بي إيه، قالت غراي في تبرير استقالتها إنه اتضح لها في الأسابيع الأخيرة أن الآراء الكثيرة حول منصبها يمكن أن تصرف الانتباه عن العمل المهم للحكومة.

كانت غراي تجري سابقاً تحقيقات داخلية حول فضيحة "بارتي غيت"، التي تضمنت حفلات في مقر الحكومة خلال فترة الإغلاق أثناء جائحة كورونا. وقد أدى تقريرها عن إخفاقات وفضائح القيادة البريطانية آنذاك إلى سقوط بوريس جونسون، رئيس الوزراء السابق.

وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، كانت هناك ادعاءات في داونينغ ستريت بأن غراي رأت نفسها نائبة فعلية لرئيس الوزراء البريطاني الجديد، يجب أن تتدخل في كل موضوع. وبحسب ما ورد في وسائل الإعلام، فإن راتبها الذي ارتفع إلى ١٧٠,٠٠٠ جنيه إسترليني (حوالي ٢٠٣,٠٠٠ يورو) أثار أيضاً استياءً. يتلقى "ستارمر" ١٦٦,٧٨٦ جنيهاً إسترلينياً سنوياً (١٩٩,٠٠٠ يورو). ومن المقرر الآن أن تتولى غراي منصباً آخر. وسيحل مورغان ماكسويني، مستشار ستارمر، محل غراي.

وهكذا، في أعقاب الفضائح المحيطة برئيس الوزراء البريطاني الجديد، استقالت الآن سو غراي، رئيسة مكتب رئيس الوزراء القوية. اشتهرت سو غراي في أوائل عام ٢٠٢٢ عندما قادت، بصفتها مسؤولة رفيعة المستوى، التحقيقات المتعلقة بانتهاك بوريس جونسون لقوانين الوباء المعروفة باسم "بارتي غيت"، مما ساهم في فقدانه منصبه بعد ستة أشهر. في مارس ٢٠٢٣، انتقلت من الخدمة المدنية إلى مكتب زعيم المعارضة في حزب العمال، كاير ستارمر، كرئيسة مكتب.

عندما تولى ستارمر رئاسة الوزراء في يوليو من هذا العام، بقيت غراي رئيسة للمكتب - وأصبحت هدفاً لاتهامات باتخاذ قرارات تعسفية، ومنع الوصول إلى ستارمر، وتلقي راتب أعلى من رئيس الوزراء. يقارن منتقدو سو غراي بينها وبين دومينيك كامينغز، أول رئيس مكتب قوي لبوريس جونسون.

كان "القاتل الوظيفي" لسو غراي صداقتها مع اللورد إيلي، عضو مجلس العموم عن حزب العمال. جمع تبرعات ومساهمات نقدية كبيرة لستارمر ووفر له شقة فاخرة في لندن خلال الحملة الانتخابية، لكن ذلك لم يتضح إلا بعد الانتخابات.

يُقال إن غراي منحت إيلي تصريح دخول غير محدود إلى داونينغ ستريت ١٠. كل هذه الفضائح أدت إلى استياء واسع ضد ستارمر. جاءت هذه الفضيحة بعد أن مُني حزب العمال بهزيمة ساحقة في انتخابين فرعيين محليين الأسبوع الماضي - أحدهما لصالح حزب الإصلاح البريطاني اليميني، والآخر لصالح حزب الخضر.